

ورده المظالم وتدارك الغائب واصلاح العمل ذكره القاضي تالمس
 التوريس واليه وان اطلق لكن المراد منه التقيد بما وجه به من
 تلك الدلائل وقد عناه كثير من المصنفين سؤالا الى الله تعالى
 بالمرور بخبرته وذلك عند ادخل تحت نهى التقيد والمطلق راجع
 للتقيد انتهى هذا وليس كذلك ان نقول لم يتخصص المصنف في هذا من
 الرصين فقله يكون شيئا فيزداد اساءة فيكون زيادة المفسر
 زيادة له في الشك كما في خبر عن الناس من طالى بحره وساء عمله
 وقله يكون محسنا ينتقل حاله الى الاساءة لا نأقول بوجهي
 المصنف لم يزداد الاحسان او الانكاف عن المصنفين ان يردوا
 على حاله فاذا كان مع اصلا الايمان فهو خير له بكل حال ويتفقد
 ان يفت احسانه فذلك الاحسان المصنف الذي دأب عليه مفاع
 لم مع اصلا الايمان وان زادت اساءة فالاساءة كثر منها فكلما
 وما لا يكون بوجهي المعنى منه فادام مع الايمان فالحاجة خير لك
 بینه المحقق ابو زرعة **م** في المذهب **عن ابي حنيفة** وهذا
 الحديث السجل على جبلتين الاولى من جهة الشك والى يدخل
 احدا لانه يعلم بالواد لا انت فالتدليل ان يتفقد فاسه بفعله
 ورجعه رايه نية هذه الدراية فتم عليها المصنف
في الجمع كافر قاله ابي الحسن المالك على المصنف كما في
 المصنف **في النار** اي نار جهنم **ابن** المصنف القاض بجهنم ان يفتي
 بمن قتل كافر في الجهاد فيكون ذلك مكفرا الذي به حتى لا يقات
 عليها وان يكون معاه بغير النار او معات في غير جهنم عقاب
 الكفار ولا يجهنم في ادراكها انتهى قاله الطبري والوجه الاول
 وهو من الكناية التولية بجهة نفي الاشهاد بينهما فلو لم نفي
 المسيرات فيلزم ان لا يدخل الجهاد النار اي لا يورثها
 مساراته ونحوها مما يمكن قط في المناقش وعرضه في المصنف
 تنزيلا للمستقبل من المصنف **في الجهاد** **عن ابي حنيفة** **عن ابي حنيفة**
ابن ينتج اوله وزاي بجهة **ولو** **الواقي** رواية والدوا **م**

لا يمانية

لا يمانية باحسانه وقضاء حقه والام مثله بطريق اولي وثمها
 الاجداد والجدات من المنسب **الان** اي بان **بحره** **عن ابي حنيفة**
عن ابي حنيفة اي بخله بسبب شره لونه يعني بسبب دوله
 في ملكه اي باي سبب كان من شراء او هبة بلا ثواب او بشي
 ذلك فالمشراجه يخرج الطالب لان الرقيق كالمعوم لا يستحق
 حقه منافعه ونقصه عن المصنف في الرقيقة فيسبب في عتقه
 ان يخلص له من ذلك كانه اوجده كما كان الاب سببا في الجادة
 فهو تسبب في الجادة معقوب في مقابلة الاجداد المصورين
 كما ذكره بعض الاعاظم وهو في ذلك مسند من قوله
 العوفي المعنى فيه ان الابوين احبوا الولدين من غير العوز الى
 حين القدرة فان يفاك اخذ من الجدة من بطنها ما لم يورث
 على شيء كما لا يعلقون شيئا فيكلمه الولدين حتى خلق الله له
 القدرة والمعرفة واستقبل بنفسي بعد انبياء فكلام بفضل
 الله وقوته لا بصورة الامر لا حقيقة ان يورث والده في
 حجر الملك فيخرجهم الى قدرة الحرية انتهى لكن جعل الطبيب
 الحديث من قبيل التعليق بحال الجارية يعني لا يميز بين
 ولد والده الا ان يملكه فمعتقه وهو محال فالتجارات بحال
 انتهى وتبع عليه بعضهم فقال القصد بالخبر الا يذات بان
 قضاء حقه محال لا يرضى قضاء حقه في هذه الصورة وهي
 مستحيلة اذ المقت والمارق انشاء قضاء حقه مستحيل
عدم في العتق **دته** **عن ابي حنيفة** ولم يخرجهم بالحد
لا يجلد لفظ رواية مسلم لا يجلد احد **م** **عشرة اسواط**
 في رواية يجلد لجلدات قاله المصنف والجلد ضرب من الجسد
الان **عن ابي حنيفة** **عن ابي حنيفة** يعني لا يورث على عشرة
 اسواط بل لا يورث والمنع او الاول في ذلك فيصور الزيادة
 الواحدون الحد بغير الجرم عند المصنف والى حنفية واخذ
 احمد بظاهر الخبر فنع بلوغ العتق برفقها واختاره كثير من